



مقترن قانون تنظيمي  
يقضي بـ تغيير المواد 44 و 77 و 107  
من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات

(كما رفضه مجلس النواب في 23 يونيو 2025)

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما رفضه مجلس النواب

رَأْسِيْدُ الطَّالِبِيْرِ الْعَلِيِّ  
رَئِيْسُ مَجْلِسِ النَّوَابِ

**مقترن قانون تنظيمي يقضي بـ تغيير المواد 44 و 77 و 107  
من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات**

## مادة فريدة

تغیر على النحو التالي أحكام المادتين 44 (الفقرة الأخيرة) و 77 (الفقرتين الأولى والأخيرة) والمادة 107 من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015):

«المادة 44. - كل إخلال بشكل متعمد بأحكام هذه المادة يوجب تطبيق الإجراءات التأديبية من «عزل للأعضاء أو حل للمجلس المنصوص عليها حسب الحالة المادتين 67 و 76 من هذا القانون التنظيمي».

«المادة 77 (الفقرة الأولى). - إذا وقع حل مجلس الجهة ... حصول إحدى الحالات المشار إليها.

«الفقرة الأخيرة. - تنتهي، بحكم القانون، مهام اللجنة الخاصة، فور إعادة انتخاب المجلس الجديد طبقاً لأحكام المادة 78 بعده.»

«المادة 107. - يجوز لرئيس المجلس، تحت مسؤوليته ومراقبته، أن يفوض إمضاءه بقرار إلى نوابه باستثناء التسيير الإداري.»

«ويجوز له أيضاً أن ..... مع مراعاة أحكام هذا القانون التنظيمي.»

**نسخة مطابقة للأصل النص  
كما رفعه مجلس النواب**